

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٥ م
١٢ جمادى الآخر ١٤٣٦ هـ
١ ابريل ٢٠١٥ م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العامة العادية لشركة الاتصالات السعودية

المنعقدة بتاريخ ١٢ جمادى الآخر ١٤٣٦هـ الموافق ١ أبريل ٢٠١٥م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية يوم الخميس بتاريخ ١٤٣٦/٥/٧هـ الموافق ٢٠١٥/٢/٢٦م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة؛ لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١٢/٦/١٤٣٦هـ الموافق ٢٠١٥/٤/١م، فقد انعقدت الجمعية العمومية العامة العادية للشركة ٢٠١٥م، في موعدها المحدد برئاسة المهندس عبد العزيز بن عبد الله الصقير رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة. عدا المهندس محمد بن عمران العمران فقد اعتذر عن عدم حضور الاجتماع؛ لتواجده خارج المملكة، كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ وليد الرويشد والأستاذ / ناصر البقمي، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان، والأستاذ/ حسن بن محمد البيشي، وكذلك مندوب هيئة السوق المالية الأستاذ/ عبدالله بن ابراهيم الشتوي، وحضر جانباً من الاجتماع مراجع حسابات الشركة لعام ٢٠١٤م ديلويت اند توش السادة بكر أبو الخير وشركاهم.

وقد استهل رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات، والمادة (٣٥) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٤٨) مساهماً يمثلون (١.٧٦٦.٥٤٥.٠٠٩) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفاً مليون سهم أي بنسبة (٨٨.٣٢) %

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور عمر بن عليان الأيداء سكرتيراً للجمعية، وكل من المساهم أحمد العي، والمساهم هشام الشبانة فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل رئيس الجمعية وذلك استناداً إلى المادة (٣٤) من النظام الأساسي للشركة. بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال، الذي كان على النحو التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م.
٢. الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م.
٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٤م بمقدار (١) ريال للسهم بمبلغ إجمالي يبلغ (٢) مليار ريال (١٠ % من القيمة الاسمية للسهم)، بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباح الأولى من عام ٢٠١٤م البالغ (٢.٥) ريال للسهم، بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٤م (٣.٥) ريال للسهم، وستكون احقية أرباح الربع الرابع ٢٠١٤م للمساهمين المقيدين في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الخميس ١٤٣٦/٥/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٥/٥/١٦م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة.

٤. الموافقة على اختيار مراجع حسابات الشركة المرشح من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام ٢٠١٥م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.

٥. الموافقة على صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (٢٠٠.٠٠٠) مائتي ألف ريال لكل عضو عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٤/٣١م.

٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١م.

٧. انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة السادسة التي تبدأ من ١٤٣٦/٧/٩هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٢٨م.

ثم أوضح رئيس المجلس للجمعية العامة بأن ترشيح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لعضوية مجلس الإدارة لا يتوافق مع متطلبات المادة ٥/١/٦ من سياسات وإجراءات ومعايير عضوية مجلس الإدارة المعتمدة من قبل الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٤/١م، والتي نصت على مايلي (أن لا يكون العضو المرشح عضو مجلس إدارة أو موظف في شركة منافسة أو مشارك في أي عمل من شأنه منافسة شركة الاتصالات السعودية)، حيث أن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عضواً في مجلس إدارة شركة موبيلي التي تعتبر شركة منافسة لشركة الاتصالات السعودية، حيث قرر مجلس الإدارة عرض الموضوع على الجمعية العامة للشركة، واقترح رئيس الجمعية إضافة بند لجدول الأعمال لتقوم الجمعية بالتصويت على استثناء التأمينات الاجتماعية من متطلبات المادة ٥/١/٦، وأن وزارة التجارة والصناعة لديها وجهة نظر في هذا الشأن.

اجاب مندوب وزارة التجارة والصناعة بأن بنود جدول الأعمال سبق أن وافقت عليها الوزارة، وتم اعتمادها ونشرها، وبذلك لا يجوز إضافة أي بند اثناء انعقاد الجمعية، حيث أن المساهمين الحاضرين والموكلين اعتمدوا على ماتم نشرة من بنود محددة ومعينة.

وعلق بعد ذلك ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وذكر أن مفهوم تعارض المصالح المذكور في لوائح هيئه السوق المالية ونظام الشركات السعودي وأنظمة مؤسسة النقد وأنظمة ولوائح شركة الاتصالات يقصد به عضو مجلس الإدارة بصفته الشخصية وليس الجهة الاعتبارية المرشحة له، أو التي يمثلها، ومما يدعم ذلك أن جميع النماذج المعتمدة من تلك الجهات والخاصة بأعضاء مجلس الإدارة تخاطب جوانب تتعلق بالعضو وليس بالجهة التي يمثلها، حيث أن المؤسسة مشاركة في العديد من مجالس إدارات الشركات والبنوك وقد نجحت في القيام بدورها في تلك المجالس وذلك من مبدأ شعورها بالواجبات والمسؤوليات المناطة بها بما فيها المحافظة على المعلومات السرية، وذلك من خلال وجود آلية معتمدة وواضحة لدى المؤسسة تمنع اطلاق أي عضو شركة على معلومات الشركات المنافسة بغض النظر عن مستوى العضو الوظيفي.

وعلق رئيس الجمعية بتأكيد انه عندما عرض الموضوع على الجمعية العمومية لا يشك باحترافية المسؤولين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وإنما تمشياً بقرار الجمعية العمومية المشار اليه كما أن إدارة الشركة استعانت برأي قانوني من الإدارة القانونية بالشركة، وكذلك جهتين مستقلتين جميعهم توصلوا إلى وجود تضارب مصالح حسب المادة ٥/١/٦ فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية، وفيما يتعلق بوجهة نظر وزارة التجارة والصناعة في انه لا يجوز إضافة بند جديد اثناء انعقاد الجمعية فقد اشار رئيس الجمعية إلى المادة (٣٥) من نظام الشركة الاساسي، والتي تنص على التالي (أن لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول اعمالها مالم يطرا امر غير متوقع بعد توجيه الدعوة وقبل الانعقاد او اثناء

الانعقاد)، وأن هذه المادة تنطبق على هذا الوضع حيث أن هذا امر طارئ يستوجب إضافة البند، وإذا رات وزارة التجارة والصناعة عدم جواز إضافة هذا البند فلا يتم اضافته.

وقد أكد مندوب وزارة التجارة والصناعة بعدم جواز إضافة البند، وبالامكان عرض هذا الموضوع في جمعية لاحقة، وتوثيق ذلك بمحضر الجمعية.

بعد ذلك استعرض رئيس الجمعية موجزاً لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١٤م، الذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٣.٥) للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٤م. حيث تم صرف (٢.٥) ريال ونصف الريال للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباح الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٤م، والمقترح صرف (١) ريال للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٤م، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الاربعاء ١٢/٦/١٤٣٦هـ الموافق ١/٤/٢٠١٥م. وأوضح رئيس الجمعية أنه سيتم اعتباراً من يوم الخميس ٢٧/٦/١٤٣٦هـ الموافق ١٦/٤/٢٠١٥م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يستلموا أرباحهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك السعودي الفرنسي، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية؛ لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم؛ ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

ثم طلب رئيس الجمعية من مراجع حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠١٤م، حيث ذكر مراجع الحسابات الخارجي أنه قام بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) وشركاتها التابعة كما في ٣١/١٢/٢٠١٤م، والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) التي تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة، حيث أكد المراجع الخارجي أن الإدارة تعتبر مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمادة رقم (١٢٣) لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لهم مع كافة المعلومات والبيانات التي تم طلبها، وأن مسئوليتهم هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قاموا بها.

كما أوضح المراجع الخارجي أنه قام بمراجعته وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منه تخطيط وإجراء الفحوصات؛ للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية، حيث تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرية الهامة التي أُعدت بمعرفة الإدارة وطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة، وأكد المراجع الخارجي أن مراجعته تعطيه أساساً معقولاً لإبداء رأيه حيال القوائم المالية. وعليه، فقد أكد المراجع الخارجي أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١/١٢/٢٠١٤م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

بعد ذلك فُتِحَ النقاش للأسئلة حول القوائم المالية حيث طلب رئيس الجمعية من المساهمين طرح اي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية، والتي تكون مُوجَّهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الأسئلة كالتالي:

س / سال احد المساهمين ما هو الموضوع غير المعتاد الذي لفت انتباهكم في القوائم المالية؟

ج / اجاب المراجع توحيد القوائم المالية لأن هناك استثمارات عديدة في عدة دول وهذا يتطلب عناية كبيرة في موضوع التوحيد وترجمه الارقام خاصة اذا كانت من عملات مختلفة إلى الريال السعودي، وكذلك الاستثمارات وكيفية معالجتها.

س / وتساءل أيضاً هل قدمتم توصيات للشركة؟

ج / اجاب المراجع الخارجي بأنهم يخاطبون الإدارة في جميع النقاط التي تطور الاداء.

س / وتساءل بخصوص تطبيق المعايير الدولية في عام ٢٠١٧م مقارنة بالعام الحالي، وهل يوجد فروقات أو خلافات رئيسية؟

ج / اجاب المراجع الخارجي بأن تطبيق المعايير الدولية سيكون عام ٢٠١٧م، لكن الامر يتطلب اعداد ٢٠١٦ - ٢٠١٥م في المعيار الدولي رقم (١) في حال تطبيق المعايير لأول مرة يجب عرض ثلاث سنوات في المركز المالي، وهذا يحتاج إلى دراسة؛ لتحديد الضجوة مابين المعايير السعودية والمعايير الدولية لكن من غير المتوقع أن يكون هناك فرق كبير ماعدا المعيار رقم (١٥) والمتعلق بالتعاقد مع العملاء، حيث من الممكن أن يؤثر على الإجراءات وثباتها كتقديم باقة من الخدمات فإنه يتأثر التسجيل الايرادي في القوائم المالية.

ثم شكر رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠١٤م، وغادروا قاعة الاجتماع.

ثم فتح رئيس الجمعية المجال للنقاش حول بنود جدول اعمال اجتماع الجمعية ، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة، حيث طرح ممثلي ديوان المراقبة العامة عدد من الاسئلة على النحو التالي.

س / وقعت شركة الاتصالات السعودية بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٣م إتفاقية: لبيع حصتها كاملة في شركة بي تي أكسيس تيليكوم (٨٠.١٠٪ بشكل مباشر ، ٣.٧٢٥٪ بشكل غير مباشر) إلى شركة أكس إل، وهي إحدى شركات الإتصالات الكبرى في سوق الاتصالات الإندونيسية بمبلغ (٨٦٥.٠٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي أي ما يعادل (٣.٢٤٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال تقريباً، بالإضافة لذلك وقعت الشركة تسوية مع المقرضين الرئيسيين والدائنين الآخرين لشركة بي تي أكسيس تيليكوم، بحيث يتم استخدام متحصلات البيع في سداد ديون شركة بي تي أكسيس تيليكوم للمقرضين الرئيسيين والدائنين الآخرين وبتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤م أكملت الشركة صفقة البيع بعد الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية في اندونيسيا.

يطلب الديوان موافاته بإجمالي قيمة تكلفة الاستثمار وإجمالي القروض الممنوحة لشركة بي تي أكسيس تيليكوم التي تحملتها شركة الاتصالات السعودية نتيجة بيعها، وكذلك أسباب الاستمرار في تلك الشركة منذ تاريخ الاستحواذ عليها في شهر سبتمبر ٢٠٠٧م، وحتى تاريخ الاتفاق على بيعها في شهر سبتمبر ٢٠١٣م على الرغم من سوء النتائج المالية لها؟

ج / تفاصيل إجمالي قيمة تكلفة الاستثمار وإجمالي القروض الممنوحة لشركة بي تي أكسيس تيليكوم التي تحملتها شركة الاتصالات السعودية مايلى:

| المبلغ بالريال | البند |
|------------------|--------------------|
| ٣.٠٠٤.٩٠٩.٧٩٨,٥٧ | الاستثمار في اكسيس |
| ٢.٨٠٨.١٣٢.٢٤٣,٣٦ | قروض و مديونية |
| ٥.٨١٣.٠٤٢.٠٤١,٩٣ | الاجمالي |

تأثرت شركة أكسس في بداية التشغيل بعدة عوامل أهمها تأخر التمويل من الشركاء نتيجة التباين في الأولويات في وجهات النظر بين شركة الاتصالات السعودية وشركائها في شركة أكسس الاندونيسية، حيث يرى الشركاء التركيز على السوق الهندي خصوصاً بعد حصول شركة أيرسل الهندية على رخصة الجيل الثالث وما ترتب على ذلك من احتياجات رأسمالية إضافية؛ لتغطية شبه القارة الهندية، في حين كانت الاتصالات السعودية ترى أهمية توفير التمويل لشركة أكسس حسب احتياجات خطة العمل بدون تأخير من شأنه أن يؤثر سلباً على النتائج المالية للشركة، ونظراً لاختلاف وجهات النظر بين الشركاء ولكون شركة الاتصالات تملك حصة أغلبية في الشركة وبعد الأخذ في الاعتبار النمو المتوقع لسوق الاتصالات الاندونيسي، حيث تبلغ نسبة انتشار خدمات الهاتف النقال (في حال استبعاد الشرائح المتعددة للمشارك الواحد نسبة ٥٠٪ فقط)، ونظراً لضرورة المضي قدماً ببناء الشبكة وتعظيم قيمة الشركة في حال الرغبة بالتخارج من خلال الطرح العام في سوق الأسهم أو ادخال شريك جديد فقد قرر مجلس ادارة شركة الاتصالات السعودية المضي قدماً وزيادة حصة المجموعة في شركة أكسس من خلال تسهيل تمويل احتياجات الشركة المستقبلية، كما حصلت الشركة على حق إدارة الشركة بشكل كامل وحصلت أيضاً على تنازل من الشركاء عن جميع القروض التي قاموا بتقديمها لشركة أكسس منذ تأسيسها والبالغة (٤١٢) مليون دولار مما ساهم في تخفيف الأعباء التمويلية لشركة أكسس، وبعد زيادة حصة المجموعة في شركة أكسس تحسن ادائها التشغيلي بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال بنهاية عام ٢٠١١م حققت شركة أكسس عوائد تقدر بـ ١.٤٥٩.٣٨ (مليار روبية إندونيسية) وهو ما يزيد عن المقابل له في عام ٢٠١٠م (٦٦٧.١) مليار روبية اندونيسية بنسبة (١١٨٪)، كما وصل عدد المشتركين إلى (١٦.٧) مليون مشترك بنهاية عام ٢٠١١م مقارنة بـ ٩.٧ مليون مشترك بنهاية ٢٠١٠م، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن الشركة لم تستطع الصمود امام المنافسة القوية في سوق الاتصالات الإندونيسي في ظل ضعف القوانين التشريعية المنظمة لسوق الاتصالات الاندونيسي. وفي اواخر عام ٢٠١٢م كان هناك استشعار من قبل الادارة التنفيذية بضرورة دراسة وضع شركة اكسس، وبالفعل قامت الادارة التنفيذية في بداية عام ٢٠١٣م بإجراء دراسة مستقلة مستعينة بالخدمات الاستشارية لشركة ماكينزي؛ لتحديد مستقبل شركة اكسس وتم عرض النتائج على مجلس إدارة الشركة في تاريخ ٢١/٤/٢٠١٣م، والتي كان من ابرز نتائجها أن البيع أو الاندماج مع احد الشركات القائمة في سوق الاتصالات الاندونيسي يعتبر أمثل الخيارات المتاحة لشركة اكسس الإندونيسية في وضعها آنذاك.

س/ ٢- تبين من الايضاح رقم (٣١) من ايضاحات القوائم المالية الموحدة والخاص - بالالتزامات المحتملة - أن شركة الاتصالات السعودية أصدرت خلال عام ٢٠١٤م خطاب ضمان بمبلغ (١٤٢.٠٠٠.٠٠٠) دولار أمريكي ما يعادل (٥٣٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال لصالح شركة أكسس إل الإندونيسية فيما يخص ضرائب القيمة المضافة لشركة بي تي اكسيس، التي تم بيعها،

والتي لاتزال قيد البت مع الجهات الضريبية الإندونيسية، وبناءً على المعطيات الحالية والاستشارات الضريبية التي حصلت عليها الشركة فإن النتيجة المتوقعة ستكون لصالح بي تي أكسيس.

يطلب الديوان الإفادة بما تم بشأن ذلك الموضوع والمبلغ المتوقع أن تتحمله شركة الاتصالات السعودية من تلك الضرائب.

ج / ٢ أثناء المحادثات والمفاوضات لبيع شركة أكسيس لشركة اكس ال الاندونيسية كانت هناك قضايا مرفوعة من قبل الجهات الضريبية الاندونيسية على شركة اكسيس تعود الى عام ٢٠١١ م بسبب عروض ترويجية قامت بها الشركة دون دفع ضريبة القيمة المضافة لها، ولإتمام عملية البيع اتفقت شركة الاتصالات السعودية وشركة اكس ال بأن تقوم الاتصالات السعودية بتقديم الضمانات البنكية اللازمة تجاه ضرائب القيمة المضافة علماً بأن تقديم تلك الضمانات البنكية كان أمراً ضرورياً وملزماً لإتمام الصفقة، كما انعكس هذا الاتفاق في اتفاقية البيع والشراء الموقعة بين شركة الاتصالات السعودية وشركة اكس ال بالتفصيل التالي:

- المبلغ الاساسي لضريبة القيمة المضافة هو (١.١٣٦.٢١٤.٣٥٦.١٦٨) روبية اندونيسي أي مايقارب ٨٧ مليون دولار امريكي .
- في حال ان الجهات الضريبية الإندونيسية رفضت اعتراض شركة اكسيس في المرة الاولى، وهذا امر متوقع فعلى شركة الاتصالات تقديم ضماناً بقيمة (١٥٠%) من المبلغ الاساسي وفي حال رفع اعتراض ثان على حكم الجهات الضريبية الاندونيسية ورفضه فعلى شركة الاتصالات تقديم ضماناً بقيمة تساوي (٢٠٠%) من المبلغ الاساسي.
بناء على ذلك وحرصاً من شركة الاتصالات السعودية على حماية حقوقها في هذا الشأن قامت بتعيين مستشارين ومحاسبين قانونيين (ايرينست يونق و كي بي ام جي)؛ لمتابعة الموضوع عن كثب والحرص على عرض المستجدات في هذا الموضوع بشكل دوري، وقد تم التأكيد من قبلهم جميعاً بأن موقف شركة أكسيس مطمئن لكسب القضية وأن المبالغ المتوقعة تحملها غير جوهرية وقد عقد مؤخراً جلسة مع الجهات الضريبية الإندونيسية وسوف يلي ذلك عدة جلسات اخرى في الفترة القادمة قبل اصدار الحكم النهائي والمتوقع أن يكون لصالح الشركة بإذن الله.

س / ٣ تبين من قائمة المركز المالي الموحدة تخفيض حقوق المساهمين بمبلغ (١.١٥٣.١٠١.٠٠٠) ريال يمثل قيمة بند إحتياطيات أخرى تتكون من الآتي:

| المبلغ بالريال | البيان |
|----------------|----------------|
| ١٩٩.٧٤٢.٠٠٠ | إحتياطي تحوط |
| ٩٥٣.٣٥٩.٠٠٠ | إحتياطيات أخرى |

دون أن يتبين من إيضاحات القوائم المالية الغرض من تكوين إحتياطي التحوط وتفاصيل الإحتياطيات الأخرى. يطلب الديوان إيضاح الغرض من تلك الإحتياطيات وتفاصيلها؛

ج / ٣ إحتياطي التحوط الهدف منه إدارة التعرض لأسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي بهدف تقليل التعرض لتلك المخاطر مستقبلاً.

• اما الإحتياطيات الأخرى فتتضمن بنود ذات طبيعة متنوعة أهمها:

○ إحتياطي تغيير نسب الاستحواذ: هو إحتياطي قامت بإنشائه إحدى شركات المجموعة (شركة اوجيه

تليكوم) بغرض معالجة ما ترتب عن إعادة قياس القيمة العادلة الناتجة عن استحواذ تلك الشركة على

شركة تابعة، حيث تم الاستحواذ على تلك الشركة على عدة خطوات وبنسب مختلفة، ويبلغ هذا الاحتياطي ٣٧٧ مليون ريال.

○ احتياطيات أقلية موحدة من شركة أوجيه تليكوم بمبلغ ١٦٧ مليون ريال.

○ احتياطيات على مستوى الشركة ناتجة عن تطبيق معيار المشتقات المالية بمبلغ ١٩٨ مليون ريال.

س / ٤ أظهرت قائمة المركز المالي الموحدة إجمالي حسابات المدينين التي صدرت بها فواتير حتى ٢٠١٤/١٢/٣١ بمبلغ (٩.٥٨٠.٢٤٣.٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها (٢٣٪) في حين بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (١.٨٧٨.٥٠٦.٠٠٠) ريال يمثل نسبة (٢٠٪) من إجمالي حسابات المدينين التي صدرت بها فواتير وبزيادة عن العام السابق نسبتها (٥٧.٦٪).

يطلب الديوان إيضاح أسباب ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لعام ٢٠١٤م، والإفادة عن الاجراءات التي اتخذتها الشركة: لتنشيط عملية التحصيل؟

ج / ٤ بذلت إدارة الشركة جهوداً كبيرة في تحسين آلية الإئتمان والتحصيل مما أدى إلى إنخفاض مصروف الديون المشكوك في تحصيلها خلال عام ٢٠١٤م مقارنة مع عام ٢٠١٣م بنسبة (٨٪) على مستوى الإتصالات السعودية و (٦٪) على مستوى المجموعة، كما قامت إدارة الشركة بمراجعة وتحديث سياسة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال عام ٢٠١٤م؛ لتكون أكثر تحفظاً من خلال إخضاع جميع العملاء والمشغلين الدوليين والمحليين إلى سياسة المخصص مما أدى إلى ارتفاع مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في عام ٢٠١٤م مقارنة مع عام ٢٠١٣م، ومن ناحية أخرى فإن زيادة حسابات المدينين في نهاية عام ٢٠١٤م بنسبة (٢٣٪) مقارنة مع العام السابق كان نتيجة تغير طريقة التحصيل مع الجهات الحكومية، التي كانت تخضع لمقاصة سنوية في السابق، ولكن بدأ من عام ٢٠١٤م فإنه يتم تسوية الحسابات المدينة من الجهات الحكومية من خلال تحصيل شيك من وزارة المالية بشكل سنوي لحساب شركة الإتصالات السعودية بإجمالي المبالغ المستحقة، وقد نتج عن هذا التغير في الإجراء زيادة الحسابات المدينة من الجهات الحكومية بمبلغ ٢.٣٥٠ مليون ريال في نهاية عام ٢٠١٤م مقارنة مع عام ٢٠١٣م نتيجة عدم إجراء المقاصة على القوائم المالية كما كان يحدث في السنوات السابقة وهي زيادة مؤقتة حيث سيتم تحصيل المبالغ المستحقة خلال عام ٢٠١٥م إن شاء الله، وفي حال تم عكس هذه المقاصة على القوائم المالية لعام ٢٠١٤م فإن إجمالي الحسابات المدينة ستكون ٧.٢٣٠ مليون ريال مقارنة مع ٧.٧٧٥ مليون ريال أي بإنخفاض بنسبة (٧٪).

كما أن جهود إدارة الشركة مستمرة؛ لتحسين التحصيل وخفض مخاطر الديون من خلال تحسين الإئتمان والتحصيل بتطبيق سياسة الإئتمان والتحصيل بعد تحديثها واعتمادها من لجنة المراجعة في ديسمبر ٢٠١٤م، وإضافة المزيد من مكاتب التحصيل الخارجية وتطبيق النظام الآلي للتحصيل، الذي يهدف إلى رفع نسبة التحصيل، إضافة إلى استمرار جهود تطوير العلاقة مع المركز الإئتماني (سمة) بهدف حث العملاء على السداد وتخفيض مخاطر الإئتمان وعدم التحصيل.

س / ٥ بلغت قيمة الاستثمار في شركة أوجيه للإتصالات المحدودة في ٢٠١٤/١٢/٣١م (٢.٢٣٤.٣٩٠.٠٠٠) ريال في حين كان في العام السابق (٣.٧١٢.٧٤٠.٠٠٠) ريال بانخفاض قدره (١.٤٧٨.٣٥٠.٠٠٠) ريال يمثل ما نسبته (٤٠٪) من قيمة الاستثمار دون أن يتبين أسباب ذلك.

يطلب الديون ايضاح اسباب هبوط قيمة الاستثمار في شركة أوجيه للإتصالات المحدودة والتي تساهم فيها الشركة بنسبة (٣٥٪) من رأسمالها؟

ج / ٥ اسباب هبوط قيمة الاستثمار في شركة أوجيه للإتصالات المحدودة يعود إلى الانخفاض في الارباح والاحتياطات وفروقات ترجمة القوائم المالية الناتجة عن الانخفاض في سعر العملات "الليرة التركية والرائد الجنوب افريقي"، اضافة لذلك الانخفاض في قيمة الاصول غير المتداولة لإحدى الشركات التابعة لشركة أوجيه (شركة سيل سي).

س / ٦ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤م اعتمدت الشركة برنامج صكوك بقيمة إجمالية تبلغ (٥) مليار ريال كحد أقصى وتم إصدار الشريحة الأولى من صكوك الإتصالات بتاريخ ٢٠١٤/٦/٩م بقيمة (٢) مليار ريال سعودي بضعة إصدار (١) مليون ريال وتاريخ إستحقاق ٢٠٢٤/٦/٩م وذلك بالرغم من أن الشركة لديها سيولة عالية تتضمن استثمارات تحتفظ بها إلى تاريخ الاستحقاق بلغ إجماليها في ٢٠١٤/١٢/٣١م (٦.٧٨٧.٠٤٧.٠٠٠) ريال وكذلك استثمارات قصيرة الأجل بلغ إجماليها (١٤.٣٤٧.٣١٨.٠٠٠) ريال دون أن يتبين الغرض من إصدار تلك الصكوك يطلب الديون ايضاح اسباب إصدار تلك الصكوك في ظل المركز المالي والسيولة الكبيرة لدى الشركة؟

ج / ٦ الغرض الرئيس من إصدار الصكوك تنوع مصادر الاقتراض؛ للمحافظة على هيكل رأس المال وكذلك توفير مصادر تمويل طويلة الأجل. علماً بأن برنامج الصكوك مهم للشركة؛ للحصول على المرونة في المفاوضات مستقبلاً في حالة رغبتها الحصول على تمويل، وذلك لتقليل تكاليف الاقتراض على الشركة.

س / ٧ تبين من الايضاح رقم (د - ٩) من الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية أن شركة الإتصالات السعودية تلقت خلال عام ٢٠١٤م قراراً من وزارة المالية يقضي بنزع ملكية أرضها الواقعة في حي الفيصلية بمدينة الرياض والبالغ مساحتها (١.٠٤٧.٠٠٠) متر مربع بمبلغ تعويض (٧٢٦) مليون ريال، وتم تحصيله خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥م؛ في حين أن صافي القيمة الدفترية للأرض والمباني المقامة عليها تبلغ (١٣١) مليون ريال وقد حققت الشركة مكاسب تبلغ (٥٩٥) مليون ريال وأن الشركة اعترضت على مبلغ التعويض؛ نظراً لأن القيمة المقدرة لأرضها أقل من القيمة العادلة لها. يطلب

الديون موافاته بالإجراءات التي إتخذتها الشركة بشأن الأعتراض على القيمة المقدرة للتعويض؟

ج / ٧ تقدمت الشركة بدعوى قضائية امام المحكمة الادارية، بالرياض المقيدة برقم ٢٣٣١ وتاريخ ١٤٣٥/١٢/٢٩هـ ضد وزارة المالية - "لجنة تقدير العقار" بشأن نزع ملكية الارض الواقعة بحي الفيصلية بمدينة الرياض لصالح وزارة الصحة، متضمنة المطالبة بإعادة تقدير العقار المشار إليه كون التعويض لا يتوافق مع الاسعار السائدة في السوق حالياً، وعليه تم عقد أول جلسة بتاريخ ١٤٣٦/٠٣/١٣هـ، وفي هذه الجلسة استلمت الشركة مذكرة جوابية من ممثل وزارة المالية على لائحة الدعوى، وطلبت الدائرة من الشركة تقديم ما يثبت عدم عدالة التقييم، وفي جلسة ١٤٣٦/٠٥/١٠هـ تم تقديم رد الشركة فيها وطلب ممثل وزارة المالية مهله؛ لتقديم الرد، وتم تحديد جلسة لذلك بتاريخ ١٤٣٦/٠٦/٢٣هـ .

بعد ذلك تم فتح المجال للمساهمين؛ لطرح الاسئلة والتي كانت على النحو التالي:

س / سال احد المساهمين بأن الشركة قامت بايقاف تجنيب (١٠٪) من الارباح الصافية؛ لتكوين احتياطي نظامي لبلوغة (٥٠٪)، لكن الارباح المبقاة في تزايد اليس المساهم اولى بالارباح المبقاة؟ .

ج / اجاب رئيس الجمعية بأن الشركة تعمل في مجال دائم الحركة والتحديات كبيرة والفرص كثيرة وفرص النمو جيدة، ولا يمكن التنبؤ فيها على المدى القصير، ويهمنا توزيع الارباح ولكن في الظروف الحالية نرى أن توزيع الارباح الحالية جيد كعائد على قيمة السهم، والمبالغ المبقاة؛ للاستعانة بها لاي توصيات او استثمارات قد تكون ضرورية: لتأمين التوسع والنمو للشركة، والأمر يتم تحليله باستمرار كل ربع سنة ويتخذ فيه قرارات فيما يتعلق بالتوزيع بطريقة متوازنة تؤمن معالجة توزيع الارباح، وكما لاحظنا زيادة التوزيع عن العام الماضي.

س/ تسأل احد المساهمين عن القرار الذي صدر مؤخراً من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بتخفيض اسعار الربط البيني بنسبة (٤٥%) هل ستتأثر ايرادات الشركة من القرار بنفس النسبة او اقل؟، وكذلك الرخص التي تعمل بها الشركة في مجال الجوال والانترنت، هل الرخص التي تعمل بها باقي عليها سنة او سنتين مما يتطلب تجديد موقفها من مجلس الوزراء وتقدير قيمة او مدة مفتوحة؟، وبالنسبة للمخاطر والتكنولوجيا والتطور الحاصل في الخدمات الصوتية هل الشركة واعية للاتصال الفوري مع المشرع بخصوص البرامج والشركات الاجنبية التي تعمل في البلد دون سيادة مما قد يضر بالأمن القومي ويضر بتطوير الخدمة؟

ج / اجاب رئيس الجمعية فيما يتعلق بقرارات هيئة الاتصالات سواءً بالتكليف أو فيما يتعلق بالمواضيع التقنية والصوتية والبيانات فإن هذه الأمور تتغير بصفة مستمرة ولا يمكن التنبؤ فيها، والأمر يتطلب تنسيق مكثف بين شركات الاتصالات ومنها شركة الاتصالات السعودية وهيئة الاتصالات وقد يكون لبعض هذه الامور جوانب أمنية ايضاً لأن بعض الجهات التي تعمل قد يستخدمها اشخاص لاغراض تضر بأمن البلد ويتم التنسيق حيالها بصفة مستمرة مع الهيئة ومع الشركات الاخرى، أما فيما يتعلق بانتهاء الرخص للجوال والانترنت اجاب نائب الرئيس للشئون المالية بخصوص رخصة الانترنت تم تجديدها ويتم متابعة الامر بصفة مستمرة.

س/ وسال احد المساهمين كم عدد الدقائق التي تم تمريرها من موبايلي وزين للاتصالات السعودية والعكس ؟

ج / ذكر نائب الرئيس للنواقل والمشغلين أن الحركة البينية بين الشركات حركة صادرة وحركة واردة وهي بنفس الاسعار والاتصالات السعودية هي الاكثر في تمرير المكالمات من الشركات المنافسة، أما ما يخص الارقام لاتذكر لانها تعتبر سرية بين الشركات.

س/ ذكر احد المساهمين بأن لديه استفسار عن حصة الشركة في قطاع البرودباند في الثلاث اشهر الماضية وكذلك نسبة حصة الشركة في قطاع الجوال وقطاع الاعمال؟

ج / اجاب نائب الرئيس الأعلى للعمليات بأن الأرقام حساسة وبالتالي لا يتم عرض ارقام محددة، ولكن في قطاع الاعمال نجد أن الحصة الأكبر هي لشركة الاتصالات السعودية، خصوصاً فيما يتعلق بدوائر البيانات التي توفرها الشركة لعملائها، أما مجال البرودباند فاستثمارات الشركة ضخمة خلال الثلاث السنوات الماضية سواء كان في مجال البرودباند والانترنت عن طريق الجوال أو الاستثمار في الاليف الضوئية وجميعها ساهمت مساهمة كبيرة في زيادة حصة الشركة في السوق.

س/ افاد احد المساهمين بأنه يلاحظ تدمير الموظفين من تأخر هيكل الشركة وكذلك التغيير في الهيكل الإداري وتعيين تنفيذيين وتغييرهم في فترات متقاربة جداً، وكذلك التأخير في الاداء السنوي؟

ج / ذكر رئيس الجمعية بأن الهيكل الجديدة مناسبة وهي ضمن التحول الكبير للشركة، والتي ادت إلى تحسن كبير في جميع نشاطات الشركة ويلاحظها العملاء بجودة تجربة العملاء وتحسين الشبكة والتغطية أما أهم الأمور فيما يتعلق

بالهيكله فقد اوجدنا وظيفة نائب رئيس لعلاقات العملاء وتم دمج الثابت بالجوال؛ ليصبح قطاع المستهلك بحيث يتم خدمة العميل بغض النظر عن نوع الطلب لديه، كذلك كان هناك تركيز كبير على الطاقة البشرية لموظفين الشركة، حيث كان قطاع الموارد البشرية موزع على عدة جهات في الخدمات المشتركة في ناحية والاستراتيجية في ناحية اخرى، وكان على مستوى مدير عام وتم رفعه إلى نائب رئيس يرتبط بالرئيس التنفيذي لأنه العمود الفقري والاساس لأداء الشركة وموظفيها، وذلك ضمن توجهات الشركة الاستراتيجية.

أما فيما يخص تقييم الاداء فهناك نظرة شمولية واعادة النظر لطريقة التقييم؛ لتكون اكثر تحفيزاً للأداء بحيث يكون معيار الأداء أكثر دقة، بحيث أن من يبدا يحصل على أداء أعلى ومن ثم يحصل على مكافأة أداء أعلى، وهذه من ضمن الجهود الذي تم بذلها خلال السنوات الماضية، وهو تغير نمط الأداء؛ ليكون أكثر احترافية وقد أدى إلى نتائج ملموسة ليس في الاداء المالي فقط، ولكن ايضا في تجربة العملاء سواء قطاع المستهلك أو قطاع الأعمال.

س/ تساءل احد المساهمين بأن هيئة الاتصالات خفضت الاسعار فهل ستقوم الهيئة بتخفيض الرسوم الطيفية التي تتخذها من شركات الاتصالات؟

ج / اجاب رئيس الجمعية بأن هذا التوجه جيد، ونسعي للتنسيق مع هيئة الاتصالات؛ للنظر اجمالاً بالرسوم الحكومية، وعلاقة الشركة مع الهيئة مميزة وهي في تطور جيد في التعامل مع المواضيع الشائكة باستمرار.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة المراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٤م، والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابها، حيث تلا نائب رئيس مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الخراشي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية؛ لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٤م، حيث ذكر بأن اللجنة دعت عدد من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة وذلك بغرض اختيار أحدها؛ لمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة للعام المالي ٢٠١٥م ، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب فقد أوصت اللجنة بترشيح مكتب ارنتست ويونغ وشركاهم بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٥م و بأتعاب إجمالية قدرها ثمانية ملايين ومائتان ألف ريال(٨.٢٠٠.٠٠٠) ريال، وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها، ويأمل المجلس موافقة الجمعية العامة للشركة على التوصية باختيار المكتب المذكور وبمبلغ الاتعاب المقترح وقدره ثمانية ملايين ومائتان ألف ريال(٨.٢٠٠.٠٠٠) ريال شاملاً كل المصاريف.

بعد ذلك طلب رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على بنود جدول الأعمال، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع، وفرز بطاقات التصويت، وإظهار نتائج التصويت، وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية، وفارزي الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وقد قام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع، وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٢/٦/١٤٣٦هـ الموافق ١/٤/٢٠١٥م الذي بلغ (٤٨) مساهماً يمثلون (١.٧٦٦.٥٤٥.٠٠٩) صوتاً بالأصالة والوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفاً مليون سهم أي بنسبة (٨٨.٣٢٪).

اظهرت نتيجة الفرز التالي:

| م | البند | الموافقة | النسبة |
|--------|---|---------------|--------|
| أولاً | الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ م. | ١.٧٦٣.٧٢٢.٧٤٨ | %٩٩.٨٥ |
| ثانياً | الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ م. | ١.٧٦٣.٧٢٢.٧٤٨ | %٩٩.٨٥ |
| ثالثاً | الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٤ بمقدار (١) ريال للسهم بمبلغ إجمالي يبلغ (٢) مليار ريال (١٠ % من القيمة الاسمية للسهم) بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٤ م البالغ (٢.٥) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١٤ م (٣.٥) ريال للسهم، وستكون احقية ارباح الربع الرابع ٢٠١٤ م للمساهمين المقيدين في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الخميس ١٤٣٦/٠٦/٢٧ هـ الموافق ٢٠١٥/٠٤/١٦ م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة. | ١.٧٦٦.١٧٢.٥٨٥ | %٩٩.٩٨ |
| رابعاً | الموافقة على اختيار مراجع حسابات الشركة المرشح من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام ٢٠١٥ م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه. | ١.٧٦٣.٧٢٣.١٤٨ | %٩٩.٨٥ |
| خامساً | الموافقة على صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بواقع (٢٠٠.٠٠٠) مائتي ألف ريال لكل عضو عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ م. | ١.٧٦٦.١٧٢.٥٨٥ | %٩٩.٩٨ |
| سادساً | إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ م. | ١.٧٦٣.٦٠٥.١١٤ | %٩٩.٨٤ |
| سابعاً | الموافقة على انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة السادسة التي تبدأ من ١٤٣٦/٧/٩ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٢٨ م. حيث أظهر محضر الفرز انتخاب الأسماء التالية للدورة الجديدة. الاستاذ / طه بن عبد الله القويز الدكتور / خليل بن عبد الفتاح كردي الدكتور/ عبد الله بن حسن العبد القادر الاستاذ/ عمر بن محمد التركي الدكتور/ خالد بن عبد العزيز العرفج الاستاذ/ عبد العزيز بن هيدان الهيدان الاستاذ/ صالح بن علي العذل الاستاذ/ عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي الدكتور/ ابراهيم بن عبد الرحمن القاضي | ١.٧٦٥.٤٧٩.٨٢٣ | %٩٩.٩٤ |

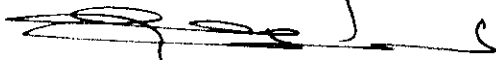
ثم ختم رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع.

والله ولي التوفيق

سكيتير الجمعية
د. عمر بن عليان الأبداء

رئيس الجمعية

م / عبد العزيز بن عبد الله الصقير



محضر اجتماع الجمعية العمومية ٢٠١٥ م